

يتابع المؤلفان منطق التحليل بتحديد الشروط الضرورية الدنيا لتحقيق الجدارة الاقتصادية:

- ١- توفر حد ادنى مقبول من نسبة الارض الى قوة العمل؛ ٢- توفر كمية معينة من المياه لاستعمالات قطاعي الزراعة والصناعة؛ ٣- توفر حد ادنى معين من الكفاءة لقوة العمل وهذا العامل يعبر عن مستوى التقنية. الجدارة الاقتصادية، بالتالي، تتطلب تحقق «توازن بين موارد الارض وقوة العمل والتقنية عبر الزمن وتحت ظروف متبدلة» (ص ٢٤). ثم يصيغ الباحثان منهج الدراسة على الشكل التالي:

«ما هي الشروط الضرورية التي تضمن ان يتمكن سكان (الدولة الفلسطينية) من تحقيق مستوى دخل معين معطى، وهل من المحتمل ان تسود هذه الشروط وكيف؟» (ص ٤١).

دراسة توما ودارين دراكن، اذاً، تأخذ مبدأ تأسيس الدولة الفلسطينية كمعطى منذ البداية، كمقدمة للتحليل الاقتصادي وليس نتيجة له. وبهذا المنحى تختلف، مفهوماً، عن الدراستين الاخيرين. على ان الفكرة المجردة المتعلقة بتحديد الشروط الضرورية لتحقيق مستوى دخل معين في الاقتصاد لا تختلف، جوهرياً، عن فكرة البحث في قدرة الاقتصاد على انجاز معدل نمو معين، وهو الهدف الذي اختلته دراسة بول ودراسة وارد.

يقدم المؤلفان اسلوبين مختلفين لتحليل الجدارة الاقتصادية للدولة الفلسطينية. الاسلوب الاول يعتمد طريقة التحليل النظري للامكانات المستقبلية للقطاعات والموارد الخمسة الرئيسية في الاقتصاد: السكان، الزراعة، الصناعة، البناء، والخدمات. ويستفاد من هذا التحليل ان موارد فلسطين الوسطى وقطاع غزة تفي، مبدئياً، بالمتطلبات الدنيا للجدارة الاقتصادية. الاسلوب الثاني يقترب من صياغة موديل يرمي الى التوصل الى تقييم كمي للجدارة الاقتصادية بالعلاقة مع متغيرين فقط: متطلبات انتاجية قوة العمل ومتطلبات تمويل الاستثمارات.

الانتاجية: تم التوصل الى مستوى الزيادة في الانتاجية الضروري لضمان تحقيق الجدارة عبر تحديد الفرق بين مستوى الدخل الاجمالي الذي يضمن ان يكون مستوى الدخل بالراس في الدولة بمقدار ٨٠٠ دولار في السنة، من جهة، وبين مستوى الدخل الاجمالي المتحقق من توزيع قوة العمل المتاحة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، من جهة اخرى. تطلب هذا الحساب، بطبيعة الحال، عدداً من الفرضيات اهمها نسب الانتاجية القطاعية (او نسب للمخرجات / قوة العمل)، التوزيع القطاعي لقوة العمل، وافترض انعدام البطالة. اعتمدت الدراسة نسب التوزيع القطاعي لقوة العمل على ضوء الافتراضات التالية:

الزراعة: تعتمد نسب التشغيل فيها على مساحة الاراضي الزراعية وكمية مياه الري. الاسكان والتشييد: تعتمد نسب التشغيل فيه على الحاجة الى المساكن (١٢,٥ متر مربع لكل فلسطيني عائد) وعلى مقدار مساحة البناء الذي ينجزه كل عامل (٥٥ متراً مربعاً في السنة). الخدمات: سوف تمتص ٤٩ بالمائة من قوة العمل. الصناعة: تمتص قوة العمل المتبقية.

الاستثمار: تم حساب الاستثمارات الضرورية الاضافية كي تحقق الدولة الفلسطينية شروط الجدارة الاقتصادية خلال السنوات الخمس الانتقالية التي ستشهد عودة الفلسطينيين الى دولتهم. قسمت الدراسة الاقتصاد الى خمسة قطاعات: الزراعة والتشييد والخدمات والصناعة والاسكان، واعتمدت على الافتراضات السابقة فيما يتعلق بتوزيع قوة العمل وقدمت افتراضات جديدة تتعلق بكمية رأس المال الضرورية مقابل كل عامل في القطاعات المختلفة. وتم افتراض هذه على ضوء الارقام المناظرة في دول مختلفة.

من الجدير بالملاحظة، ان شرط تحقيق مستوى دخل بالراس يعادل ٨٠٠ دولار في السنة في الدولة لم يتم اقامه مباشرة في منهجية تحديد كمية الاستثمارات الضرورية. اذ ان هذا الشرط يتحقق تلقائياً في حال تحقق الشروط المتعلقة بالانتاجية. معامل رأس المال (نسبة رأس المال / الانتاج) الضمني له قيمة متدنية في السنة الانتقالية الاولى، نحو ٣,٥، وقيمة عالية (نحو ٦) في السنوات الاربعة المتبقية.

واضح، اذاً، ان التحليل الكمي للجدارة اعتمد، كلياً، على نسب العمل - الانتاج ونسب العمل - رأس